

اذا جسد العزم فيها مما يجس فيه ومضت مدة براها القاضى بحيث يغلب على ظنه  
 انه لو كان مال لا يظهر يستعمل بحاله من ليه خيرة فان اخبر بمجره حتى  
 سبيل سواء كان خصمه حاضراً او لم يكن اذا كان خصمه غائبا يستوفى منه  
 كقبيل ان تيسر وانه فلو قارئ الهداية اذا ثبت هارس الجوسر بعد المدة  
 والسؤال فانه يطابق بلو كقبيل الا في مال الشبهه كافي البرازيه والحق به  
 مال لو وقف وفيها اذا كثر رب الدين غايما من الاشياء في العضاه نائب القاضى  
 اذا سمع البيعة او الاقرار وكتب بذلك الى القاضى لا يقضى بل يكلف  
 المدعى اعادة البيعة سنة المفق في اخر كتاب القاضى وفي ادب القاضى  
 للصدر المشهد نائب القاضى يقضى بالمشهد واعند الاصل كذا الاصل يقضى  
 بالمشهد واعند النائب خلو صفة في الرابع من العضاه وقعت للقاضى حادثة  
 او لولد فانما جسد في الامة وعندهم وقضى له او لولد جاز فضى للموم الذي  
 قلده او لولد الامم جاز منية المفق قبيل مسان كتاب القاضى الى القاضى  
 ان اخصه عريان من اهل ولاية اخرى عند قاضى اهل هذه البلدة قال الشيخ  
 قضاه ويكون هذا بنزلة الحكم من اهل هذه في الرابع من كتاب القاضى  
 اربعة محضها وصلت بالقاضى بغزله هذا البصر والسمع والعقل والردة  
 في الفصل الاول من الفصولين الخليفة فاذا اذن للقاضى بالاستيفاء له  
 ان يستلف وله ايضا ان يستخلف ثم وثم والاذن الاول والاول يكفي  
 واصحابه الى امضاء الاصل ولو ارادوا ان يتشعروا قضاء الخليفة عند  
 الاصل فهو كاثبات قضاء قاض اخر عند القاضى بترازيه في موضع في امضاء  
 السلطان اذا قلده حبله قضاء بلده ثم بعد ايام قلده قضاء الاخر ولم  
 يعرض لعزل الاول الاظهر والاشبه انه لا يعزل بترازيه في موضع تعليق عزل

القاضى

القاضى وقال بعض المشايخ اذا عزل السلطان القاضى ان عزل نائبه بخلاف  
 صوت القاضى حيث لو يعزل نائبه قيل ان يعزل القاضى بعزل القاضى  
 لانه نائبه كطبا او نائب العامة لا تزجانه لا يعزل له صوت القاضى  
 وعلى كثير من المشايخ فيضركم في نوع في عزل القاضى من كتاب القضاة  
 رجل لا يجسد الدعوى والخصومة فامر القاضى رجلين فعلماه الدعوى  
 والخصومة ثم شهد له على تلك الدعوى جازت شهادتها ان كانا عدلين  
 لانها علماه بامر القاضى وله فاسر بذلك للقاضى بل هو جاز فيمن لا يقدر  
 على الخصومة ولا يجسد اخصها على قول ابن يوسف انه في القاضى مضى  
 ناظرا وهذاهم للنظر واحياء الحقوق قاضى حان فصل بينه لا يقبل شهادته  
 للمهم من كتاب الشهادت فان ارسل القاضى فلا يجسد المدة على وقال  
 المدعى انه تواريخي معنى وسئل ان يسير البتة فانه يكفاه اقامة البيعة في  
 بيته فانه شهدا شتان وقاله رايناه اليوم وامسلا ومنذ ثلثة ايام  
 فانه يقبل ويامر بالتحتم وان كانت لروية قد تقادمت لا يقبل ومن  
 مفوض الى امر القاضى وله يقدر بثلثة ايام فان حصل له العلم انه  
 في البيت ولو يحضر مسرا البتة الذي حجه السكك والبتة الذي حجه  
 السطح ويسمى البار المستباح وكذا دار امرته ان كانا ساكنين فيها والعبوة  
 المسكنة فان قال الخصم بعد ختم البتة انه جلس في داره لم يحضر قال ابو يوسف  
 يبعث رسوله معه شاهدا ان عدله ان فينادي على اية ثلثة ايام كل  
 يوم ثلث مرات ياقلون ان القاضى يقولت اخصر مع خصمك فلو بان  
 فانه يجلس كماله نصيبا للث وكيلاه واقبل عليه البيعة وينبغي ان يكون  
 وقت جلوس القاضى وعن ابن حنيفة روى ومحمد كذا او الطجوم فقد يقع

اذا توارى اخصم فان القاضى  
 امنا تبارى على اية ايام  
 ان يصب في كمال الدعوى  
 ولو ادل ابن يوسف استخلة  
 وعلى : مع في انصاف